

تجار البسطة في الأردن مناورات يومية لأجل رزق غير مضمون

«كبسات» الحكومة تلاحق الباعة العشوائيين وتصادر البضاعة المعروضة في الشوارع



بسطات مثيرة للجدل في الساحات العامة

ربما تقع في شارع آخر، وبالتالي فإنها تعتمد على المحلات الأخرى الموجودة أمامها بالبيع العشوائي. وأشار إلى أن أصحاب البسطات الذين لا يتبعون لحل أو تاجر بعينه عددهم قليل جدا، مؤكداً أن أصحاب المحلات التجارية الذين يكررون هذه المخالفات أو يرتبطون بالباعة العشوائيين بموجب تفاهات يتم تغليب المخالفات بحقهم وتوجه لهم إنذارات بالإغلاق.

وأكد أن جولات الفرق التفتيشية والحملات مستمرة على مدار الساعة، وجميعها مربوط بكاميرات مراقبة مثبتة على أفراد الفرق تجنباً لأي تجاوزات وترسيخاً للشفافية، وهذا النظام معمول به منذ أيلول الماضي. ويشار إلى أن عدد الحملات التي نفذتها دائرة ضبط البيع العشوائي والإزالة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية أيلول الماضي بلغ نحو 55692 حملة على أكشاك ومعارض وخيم وعربات ومركبات خضار وفاكهة وغيرها.

وأوضح دويكات أن مفهوم البيع العشوائي هو "البيع غير المنظم أو المرخص وغير المرآقب صحياً وغير المطابق للمواصفات، والباعة العشوائيون هم من لا مكان ولا مرجعية لهم بالنسبة للمواطن، وبالتالي فإن ما يباع على الأرصفة والطرق وخصوصاً خلال 48 ساعة من حجزها، إذ تفرض على أصحابها غرامات تتراوح بين 50 و500 دينار بحسب الحالة، وإذا انقضت المدة دون مراجعة المخالف فإنه يتم توزيع البضاعة المحجوزة على جمعيات خيرية".

وأضاف أن الدائرة تركز على المواقع والشوارع الحيوية وأمام المساجد والأماكن التي تتلقى الأمانة شكاوى بخصوصها من التجار والمواطنين. وأوضح أن حملات الأمانة "تشمل كل البسطات وما تحويه من بضائع ومنتجات، وكذلك البضائع المعروضة أمام المحال التجارية على الأرصفة المخصصة للمشاة، إضافة إلى البيع من خلال السيارات المتجولة".

ويقول مدير دائرة ضبط البيع العشوائي والإزالة في أمانة عمان الكبرى سعد دويكات لوكالة الأنباء الأردنية (بثرا) إن "ما يتم حجزه يودع في مستودعات الأمانة وينظم ضبط لكل بائع ببضاعته لتصويب الوضع خلال 14 يوماً باستثناء الخضار والفواكه خلال 48 ساعة من حجزها، إذ تفرض على أصحابها غرامات تتراوح بين 50 و500 دينار بحسب الحالة، وإذا انقضت المدة دون مراجعة المخالف فإنه يتم توزيع البضاعة المحجوزة على جمعيات خيرية".

وأضاف أن الدائرة تركز على المواقع والشوارع الحيوية وأمام المساجد والأماكن التي تتلقى الأمانة شكاوى بخصوصها من التجار والمواطنين. وأوضح أن حملات الأمانة "تشمل كل البسطات وما تحويه من بضائع ومنتجات، وكذلك البضائع المعروضة أمام المحال التجارية على الأرصفة المخصصة للمشاة، إضافة إلى البيع من خلال السيارات المتجولة".

وأخره إلى إزالة بضاعتهم عن الشارع أو الرصيف قبل أن تصلهم الحملة. ويشير تاجر وهو تاجر آخر للاثلاث المكتبي المستعمل إلى أن الأمانة صادرت له اثنا من باب المحل وذهب لاحقا لإعادتها ودفع المخالفة، إذ أن قيمة ما تمت مصادره كبيرة، ولو كانت عكس ذلك أو تعادل قيمة المخالفة لتركها للأمانة، متسائلاً عن "مصير ما يتم حجزه ولا يراجع فيه الكثير من زملائه التجاري".

ويعزو جمال صاحب بسطة إكسسوارات (ذهب روسي) في وسط البلد وجوده على الرصيف إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها، لافتاً إلى أنه يرتزق من هذه البسطة ليتحمل تكاليف دراسة ابنه الوحيدة في الجامعة، ويعكس ذلك فإنه سيكون مضطراً "لمد يده للناس محتاجاً". وتزداد مخاوف هؤلاء الباعة من أن تحيلهم كبسات الأمانة العامة على البطالة وحرمانهم من تدبير مورد رزق عائلاتهم اليومي.

يلجأ العديد من الأردنيين إلى العمل في التجارة العشوائية هرباً من البطالة المتفاقمة في البلاد، خاصة وأن العديد منهم يعملون عائلاتهم، ورغم الدخل المحدود في ظل غلاء المعيشة يواجه هؤلاء الملاحقات اليومية من قبل دائرة ضبط البيع العشوائي التي تحجز بضاعتهم؛ فيما أن يدفعوا غرامات مالية وإرماً التنازل عما صودر منهم ليزداد وضعهم سوءاً.

عمان - ينسبها أحد بائعي البسطات المخالفة عمله بـ"رزق في حقل أشواك"، فيقول إن لكلمة "إحت الأمانة" أو إشارات الإنذار المبكر "الأمانة.. الأمانة" وقع الصاعقة على بائعي البسطات المخالفة، الذين يفرون بسلج البصر من "كبسة" مفاجئة لا يعرفون لها موعداً محدداً.

هذا مشهد بات مالوفا في وسط البلد وسواه من مناطق زحام الإقدام، التي يقصدها بائعو البسطات سعياً في المقابل يؤكد مواطنون عدم انزعاجهم من البسطات والبضاعة المنتشرة على الأرصفة، ويعتبرونها فرصة لاكتشاف المزيد من الخيارات التي ينشدونها، بل إن آخرين يرون في هذه البسطات خصوصاً في وسط البلد جزءاً من هوية تلك المنطقة وهم لا يتخيلون قلب العاصمة دونها.

أحمد، تاجر يملك محل أدوات منزلية في شارع الأردن يقول إن أمانة عمان تنفذ حملات مستمرة على بضاعتهم التي يضعونها على الرصيف والشارع، "أضع بضاعتي على الشارع من أجل جذب الزبائن وحجز مكان وقوف لهم أيضاً، فإن استطعت الحصول على زبون ولم يجد مكاناً لسيارته فإنني سافقته في شارع مزدحم بالمحلات التجارية المختلفة".

ويقول أبو سعيد وهو تاجر أثاث مستعمل في نفس الشارع، إن المحال التجارية الواقعة في بداية شارع الأردن ومن الاتجاهين هي أكثر المتضررين من حملات الأمانة، موضحاً أنهم "أول مستقبلي الحملات" فيسارع من هم في منتصفه

يعلل تجار البسطات وجودهم على الرصيف بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها، لافتين إلى أن حملات دائرة ضبط البيع العشوائي ستحيلهم إلى طابور البطالة



مزارعو الكاكاو في ساحل العاج فقراء بذهبهم البني

وأربعة أمتار وتتميز بأوراقها الملونة من الأخضر الغامق إلى الأحمر الطوي. وهم يزيلون الغبار الجافة أو المتعفنة ويجزؤون العشب، ثم يبدؤون حصد تلك الناضجة التي يميل لونها الأصفر إلى الأحمر.

قطاع الكاكاو لا يزال إحدى دعائم الاقتصاد في ساحل العاج ويستزرق منه ما بين 5 إلى 6 ملايين شخص من أصل 23 مليون نسمة

غير أن غلة سلام ساوودوغو تراجعت من طن إلى 300 كيلوغرام في سنتين. والسبب وراء ذلك فيروس "سولن شوت" الذي يقضي على المزروعات في غانا وساحل العاج. ولا علاج لهذا الفيروس ويقضي الحبل الوحيد بقطع الأشجار لتفادي انتقال العدوى. وتعوض الدولة على المزارعين بمبلغ مقدار 50 ألف فرنك عن كل هكتار يفقدونه.

ويحاول المزارعون تنويع إنتاجهم قدر المستطاع مع محاصيل غذائية، مثل الذرة واليام والكاسافا والفول السوداني. وعلى المدى القصير، يستبعد ميشال أريون، المدير التنفيذي للمنظمة الدولية للكاكاو ومقرها في أبيدجان، أن يتزعزع إنتاج الكاكاو في ساحل العاج، لكن الوضع قد يتفاقم في ظل إحباط المزارعين وانتشار فيروس "سولن شوت".

العاج سعر بيع الكيلوغرام الواحد من حبوب الكاكاو 825 فرنكا أفريقيا (1.5 دولار تقريبا)، رافعة إياه بنسبة 10 بالمائة مقارنة بالموسم الماضي، لكنه لا يزال دون السعر السائد قبل ثلاث سنوات بمقدار 1100 فرنك.

ولا تزال هذه التسعيرة غير كافية بالنسبة إلى مزارعي بوتي ياوكرو حيث تعيش تسع أسر، أي حوالي مئة شخص. ويقول ميكالو بيغولي وهو عائد من حقله "تسعيرة 825 فرنكا فاجاتنا، كنا نتوقع ألف فرنك، وهي لا تفي بالمطلوب". ويحصد بيغولي في مزرعته الممتدة على ثلاثة هكتارات ثلاثة أطنان من الكاكاو في السنة.

ويقول ميكالو بيغولي "نجني المال، لكن النفقات كثيرة على السماد والمنتجات". ويضيف هذا الأب لثمانية أطفال "بدأ العام الدراسي ولا يزال بعض الأطفال في البلدة، فلما مال كافيا لتسجيلهم في المدارس".

وجل ما يهم سكان البلدة هو إرسال الأطفال إلى المدارس كي يعيشوا حياة أفضل. ويخبر رافاييل كوامي الذي لديه ستة أطفال والذي لم يحصد سوى طن من الكاكاو "يجتاز أطفالنا كل يوم 14 كيلومترا للذهاب إلى المدرسة والعودة منها. وهم يكونون متعبين جدا من الدراسة"، مقراً "نحلم بتشييد مدرسة هنا لكن ليس لدينا ما يكفي من الموارد".

وينشط الرجال في بداية الموسم في الحقول التي تنتشر فيها أشجار الكاكاو التي يتراوح علوها بين مترين

إلى العمل على حساب تحصيلهم العلمي فيما تعتبر ساحل العاج وجهة إقليمية رئيسية في الاتجار بالأطفال الذين من البلدان الحدودية، حيث يأتي الأطفال للعمل في الزراعة. وفي مطلع أكتوبر، حددت سلطات ساحل

الصادرات و14 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.

ومع ذلك، لا تزال عائلات كثيرة تعاني الفقر وهو أحد العوامل المساهمة في عمالة الأطفال في مواقع إنتاج الكاكاو. وغالبا ما ترسل العائلة أطفالها

لكن قطاع الكاكاو لا يزال إحدى دعائم الاقتصاد في ساحل العاج ويستزرق منه ما بين 5 إلى 6 ملايين شخص من أصل 23 مليون نسمة وهو العدد الإجمالي لسكان ساحل العاج. وهو بحسب البنك الدولي، يشكل ثلث

سيفيرا (ساحل العاج) - تسعين دولة ساحل العاج التي توفر 40 بالمائة من الكاكاو العالمي إلى تحسين ظروف مزارعي هذه الحبوب الذين يعيش أكثر من نصفهم تحت خط الفقر، لكن وعود المسؤولين تبقى في جل الأحيان حبرا على ورق.

تشكل بلدة بوتي ياوكرو (الوسط) نموذجا للحياة الريفية في ساحل العاج وهي تتألف من بضعة منازل مصنوعة من الطوب، وأخرى من حجر الرباط تحيط بها مزارع. ويؤدي مسلك تغمره مياه الأمطار الغزيرة إلى مدينة سيفيرا على مسافة حوالي 15 كيلومترا. ولا مياه جارية أو كهرباء في البلدة.

والمزارعون هنا بعيدون كل البعد عن المفاوضات الدولية التي جرت بين الدول المنتجة والمستهلكين والشركات المتعددة الجنسيات والتي أفضت في سبتمبر خلال الدورة المئة للمجلس الدولي للكاكاو في أبيدجان إلى "إستراتيجية خماسية لتعزيز عائدات المزارعين وتحسين الاستدامة البيئية" لزراعة الكاكاو.

فهذا "الذهب البني" يعود بالنفع خصوصا على الصناعيين في البلدان الغربية الذين يحولونه إلى الواح شوكولا ويسكوت وقوالب حلوى، وهو لا يدر سوى القليل على من يزرعونه. فيحسب البنك الدولي، من أصل 100 مليار دولار يحصدها قطاع الكاكاو- الشوكولا كل سنة كرقم أعمال، لا تعود سوى 6 مليارات على المزارعين.



حالة إحباط